

## التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023"

**Women Economic Empowerment according to the dimensions of sustainable development in Algeria "Analytical study of some global measurement indexes during the period 2013-2023"**

رحاب تبوب<sup>1</sup>، ريم بونوال<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محبر المقاولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 18000 جيجل، الجزائر،

[rihab.tebboub@univ-jijel.dz](mailto:rihab.tebboub@univ-jijel.dz)

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 18000 جيجل، الجزائر، [bounoualarym@univ-jijel.dz](mailto:bounoualarym@univ-jijel.dz)

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/24

تاريخ الاستلام: 2024/04/30

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد معالم التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة من جهة، ولكشف واقع ذلك في الجزائر من جهة أخرى، من خلال تحليل نتائج أهم مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2023، والمتمثلة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، مؤشر الجندر والبيئة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة لتفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة، هذا واتضح من تحليل نتائج مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة أن جهود الجزائر تركزت على البعد الاجتماعي بشكل أكبر، يليه البعد الاقتصادي ثم يأتي البعد البيئي ولكن مع استجابة ضعيفة، مما يستدعي إعادة النظر فيه، وتكثيف الاهتمام به حتى يكون التمكين الاقتصادي للمرأة مستداما.

**الكلمات المفتاحية:** التمكين، تمكين المرأة، التمكين الاقتصادي للمرأة، التنمية المستدامة، الجزائر.

**تصنيف JEL:** O15، Q01.

### Abstract:

This study aims to determine women's economic empowerment features according to the dimensions of sustainable development in Algeria, and in order to achieve study's goal the descriptive and analytical approach is used upon to cover the theoretical aspects of the study on one hand, and to reveal the reality of WEE in Algeria on the other hand, using analyzes of the most important global measurement indexes results during the period extending between 2013 and 2023, the indexes are the following: the Global Gender Gap Index, the Women, Business and Law Report Index, and the Gender and Environment Index, The results revealed that Algeria's efforts focused on the social dimension largely, followed by the economic one, and then comes the environmental dimension, but with a weak response. This requires reconsideration and intensified attention to it so that women's economic empowerment is sustainable.

**Keywords:** Empowerment, Women Empowerment, Women Economic Empowerment, Sustainable Development, Algeria.

**Jel Classification Codes :** J16, O15, Q01.

\* المؤلف المرسل.

## مقدمة:

ان من أهم ما يشغل الباحثين في مختلف الهيئات الدولية في عصرنا الحالي، هو كيفية اخراج المرأة من الأدوار التقليدية المسندة اليها بسبب النظام الاجتماعي، الموروث الثقافي والعادات والتقاليد، فما وصل اليه المجتمع من تقدم، ظهر خلاله مناصرون لحقوق المرأة والدفاع عنها، وعوامل أخرى مساعدة على تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع، ما هو الا إشارة على نتائج رفع الدول لشعار تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

إن إخراج المرأة من الأدوار التقليدية، وجعلها فاعلا أساسيا في التنمية، وتحديد التنمية المستدامة، يستوجب تمكينها اقتصاديا، ولا يرتبط ذلك بالجانب الاقتصادي فحسب، بل بمختلف جوانب الحياة الأخرى الاجتماعية والسياسية وغيرها، مما يخلق تداخلا بين التمكين الاقتصادي وتمكين المرأة في المجالات المختلفة، فالأمر لا يتعلق بتواجدها في الساحة الاقتصادية فحسب من خلال شغل مناصب عمل، والتواجد في إدارة المؤسسات عمومية كانت أو خاصة بها أو غيرها، وإنما يتعلق بمشاركة المرأة الفعالة في التأثير على مسار الاقتصاد والسير به نحو الاستدامة.

ويستوجب التمكين الاقتصادي للمرأة البدء بتمكينها داخليا، وذلك بتقويتها، وبث الدافع بها، وجعلها سيدة قرارها، حتى تمكن نفسها بنفسها، ثم تأتي المبادرات الخارجية بعد ذلك، وذلك بتسليحها بمختلف المعارف والمهارات الضرورية لإشراكها في سوق العمل، من خلال التركيز على صياغة برامج وآليات تضع مجالات الاستدامة المختلفة كركيزة أساسية أثناء عملية التصميم، وتندرج تحت مظلة الاستدامة خطوات جوهرية عديدة كالتعليم الجيد، الرعاية الصحية الملائمة، المساواة بين الجنسين في المنافسة على سوق العمل وإشراك المرأة في حل المشاكل المناخية والبيئية وغيرها.

**إشكالية الدراسة:** يندرج التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الاهتمامات المحورية لأي دولة، كونه أحد مداخل العمل المبنية على مشاركة المرأة وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والجزائر ليست بمنأى عن تشجيع المرأة على التحكم في حياتها الاقتصادية، من خلال تبنيها لسياسات تمكينيه وداعمة لها على غرار تشجيع ريادة الأعمال النسائية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، من هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

**ما هو واقع التمكين الاقتصادي للمرأة وفعالا أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023؟**

ويندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات التمكين الاقتصادي للمرأة؟
- ما هو مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023؟
- هل يعتبر التعليم من نقاط قوة التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023؟
- هل يعتبر الاهتمام بالبيئة من نقاط ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023؟

## فرضيات الدراسة:

ولحولة الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة، يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتعدى محددات التمكين الاقتصادي للمرأة العوامل الاقتصادية، لتشمل العوامل الاجتماعية، السياسية والبيئية المؤثرة على تواجد ومساهمة المرأة في المجال الاقتصادي؛
- **الفرضية الثانية:** يعتبر مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة متوسطا حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023؛

## التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023 —

- **الفرضية الثالثة:** يعتبر التعليم من نقاط قوة التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023؛

- **الفرضية الرابعة:** يعتبر الاهتمام بالبيئة من نقاط ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023.

**أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحليل أدبيات التمكين الاقتصادي للمرأة والمصطلحات القرينة منه؛
  - تحديد علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة؛
  - كشف مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 استنادا إلى مؤشرات قياس عالمية؛
  - التعرف على مواطن قوة وضعف التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ومحاولة تفسير أسبابها.
- أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المرأة في المجتمع، الاقتصاد والحفاظ على البيئة، وكونها أحد العناصر التي يجب أن تكون فاعلة وغير حيادية في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون مشاركة المرأة في العملية وشعورها بالاستقلالية المالية، تحقيقها لذاتها وأخذها لزاما أمور حياتها، وما يعزز أهمية الدراسة أكثر هو تسليط الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا للاستدامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023، وذلك بناء على مؤشرات قياس عالمية.

**منهج الدراسة:** للإجابة على أسئلة الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من أجل وصف وتشخيص التمكين الاقتصادي للمرأة وعرض أبعاد التنمية المستدامة، ثم تحديد العلاقة القائمة بينهما، وكذا لوصف مؤشرات القياس العالمية المختارة في هذه الدراسة، كذلك سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي كونه مناسبا لتحليل واقع الجزائر، أين سيتم عرض نتائج المؤشرات ثم تحليل كل مؤشر إلى عدد من العناصر، مما يسمح بكشف نقاط القوة والضعف وتفسير النتائج وبلوغ الأسباب.

### الدراسات السابقة

- دراسة (سلامي، 2016) بعنوان: " المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر": حاولت الدراسة معرفة نتيجة تبني الجزائر للاستراتيجيات والبرامج الرامية لتمكين المرأة وانعكاسها على مؤشرات، متبينة من أجل تحقيق هدفها المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من كل الإنجازات التي وصلت إليها الجزائر فيما يخص المرأة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من العراقيل، مما يتطلب بناء أرضية صلبة لدعم مختلف القرارات وتسهيل تطبيق مختلف البرامج التي من شأنها الرفع من مؤشرات تمكين المرأة.
- دراسة (شمالوي و سقف الحيط، 2018) بعنوان: " التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ": هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية وتطوير نموذج لتقديره، ولهذا الغرض اعتمدت الدراسة على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال السنوات (2006-2015) من خلال أخذ مقاطع زمنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتفاوت بين الدول حسب مستويات الدخل، إذ يكون في الدول ذات الدخل المرتفع أعلى ما يمكن، والعكس بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

- دراسة (Didana, 2019) بعنوان: "Determinants of Rural Women Economic Empowerment in Agricultural Activities: The Case of Damot Gale Woreda of Wolaita Zone, SNNPRS of Ethiopia" هدفت الدراسة لتحليل محددات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال الأنشطة الزراعية في منطقة داموت غيل ووريدا بدولة اثيوبيا والطبقة على 369 أسرة زراعية بشكل عشوائي، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان المنظم كأداة لجمع البيانات الأولية بالإضافة إلى المقابلة، واعتمدت الدراسة على أدوات الاحصاء الوصفي وتحليل الانحدار، ومؤشر تمكين المرأة في الزراعة

(WEAI)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى المعلومات والمشاركة في شؤون المجتمع من العوامل المهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية خلال الأنشطة الزراعية في ووريدا، في حين أن عوامل مثل العلاقة الزوجية، حجم المزرعة والخدمة الإرشادية تعتبر غير مؤثرة بشكل كبير.

- دراسة (المغربي، 2023) بعنوان: "التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من (1990-2019)" سعت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج إحصائي لتوضيح أهمية العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة في مصر ومحاولة اقتراح حل للعقبات التي تواجه تحقيقه، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي التحليلي في تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات، وقد توصلت إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر يحتاج إلى مجموعة من الآليات على غرار تطوير سياسات الاستثمار ونظم الإدارة والتمويل، حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة، تشجيع برامج التدريب والتأهيل وتعزيز المهارات في مختلف القطاعات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تركز على التمكين الاقتصادي للمرأة من منظور التنمية المستدامة، حيث لوحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تربط التمكين الاقتصادي للمرأة بأبعاد التنمية المستدامة، باستثناء دراسة (المغربي، 2023)، لكن هذه الأخيرة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث الأهداف والمناهج والأدوات، والإطار المكاني حيث اهتمت بمصر، بينما تهتم الدراسة الحالية بالجزائر.

#### المحور الأول: مدخل للتمكين الاقتصادي للمرأة

إن تمكين المرأة اقتصاديا مرهون وبشكل كبير بمدى تطبيق التمكين كعملية وتبنيها، فهو لا يقتصر على المرأة وحسب، وإنما موجه لكافة الفئات، لكنه ارتبط بها لطبيعتها. وعليه يجب الانطلاق من ماهية التمكين، ثم الانتقال لضبط مفهومي تمكين المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يشيع التعامل مع هذين المصطلحين على أنهما واحد، وهو ما يمكن اعتباره غير دقيق تماما، لأن تمكين المرأة لا يقتصر على مجال واحد، وإنما في حقيقة الأمر أن الطبيعة البشرية هي ما تكسبه الطابع الاقتصادي، لأن الإنسان مهما كان جنسه، ميل للتفكير في تحقيق حاجاته الاقتصادية.

**أولاً: ماهية التمكين:** يرتبط مصطلح التمكين "Empowerment" في اللغة الإنجليزية بمصطلح القوة Power، ويعتمد في الأساس على معناها الأصلي والذي يتجلى في ثنائية (القوة أو الشرعية - الإذن أو السماح للقيام بأمر ما)، بينما يتضمن المفهوم الحديث الإشارة إلى القوة على أنها أمر يتم تطويره أو اكتسابه، ويتمكن الأفراد من السيطرة على حياتهم أي الحصول على التمكين، إما من خلال أنفسهم أو بمساعدة من الآخرين (Sadan, 1997, p. 73) ويمكن تعريف التمكين على أنه: "عبارة عن بناء يجمع بين نقاط القوة، الكفاءات الفردية، أنظمة المساعدة الطبيعية، السلوكيات الاستباقية بالسياسة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي (Perkins & Zimmerman, 1995, p. 569) ويتضمن أيضا المنظور المتعلق بتواجد المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للموارد وكذا الوصول إليها" (Zimmerman, 2000, p. 44).

فالتمكين إذاً هو العملية التي يتم من خلالها منح القوة للأفراد، والتركيز على كفاءتهم، مما يعزز الثقة وتحقيق الذات، سواء بالاعتماد على النفس أو من خلال الآخرين وذلك بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي والتوزيع العادل للموارد.

ويصنف التمكين حسب أغلب الباحثين إلى صنفين هما (Sankar, et al., 2022, pp. 07,08):

- **التمكين الفردي أو الشخصي:** وهو التمكين الذاتي ويمكن اعتباره تمكينا على المستوى الجزئي، ويعني بدفع القدرات

الشخصية للأفراد اتجاه النتائج المرغوبة والوصول إلى مستويات عالية من الثقة بالنفس؛

- **التمكين الجماعي:** وهو تمكين على المستوى الكلي لأنه يركز على المجموعة ككل، ويعني بالدفع بقدرات المجموعة للوصول

إلى حالة الاتحاد والتناغم.

**ثانيا: مفهوم تمكين المرأة:** يقصد بتمكين المرأة إشراكها في عملية صنع القرار قصد رفع ثقته بنفسها، وخاصة فيما يتعلق بمكانتها وطريقة اتخاذها للقرارات، وهو في الحقيقة عبارة عن استراتيجية تنموية، كونه يقوم على فكرة دعم المشاركة النسوية، والتي تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية، المساواة والأمن (Sultan & Yahaya, 2020, p. 528)، ويتم التركيز على بعض النقاط المحددة والتي من شأنها الدفع بالمرأة تمكينها على غرار: زيادة الوعي، بناء الثقة بالنفس، توسيع الخيارات، وزيادة الوصول إلى الموارد (منظمة الاسكوا، سنة غير مذكورة).

من خلال ما سبق يمكن القول إن تمكين المرأة هو منحها القوة اللازمة، دعمها ودفعها حتى تكون قادرة على المشاركة الفعالة في التنمية، إما بالتركيز على مجموعة من المحفزات أو بناء القوة ذاتيا.

### ثالثا: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يقصد بالتمكين الاقتصادي: "تعزيز قدرة الفئات الفقيرة من النساء والرجال على المشاركة في النمو، المساهمة فيه والاستفادة منه" (Buvinic, 2017, p. 02)، أما التمكين الاقتصادي للمرأة فيقصد به: "أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، التنظيمية المهنية، الدخل المكتسب والأجور" (شلاوي و سقف الحيط، 2018، صفحة 2102)، ويمكن اعتبار كل امرأة ممكنة اقتصاديا، تلك المرأة التي لها القدرة على تحقيق النجاح والتقدم الاقتصادي ولها قوة صناعة واتخاذ القرارات الاقتصادية. " يحتوي هذا التعريف على نقطتين مهمتين وهما التقدم الاقتصادي والقوة، حيث لتحقيق النقطة الأولى يجب أن تمتلك المرأة مجموعة المهارات والموارد اللازمة للمنافسة في السوق، بالإضافة إلى قدرتها على الوصول إلى مختلف المؤسسات الاقتصادية من ناحية التوظيف، أما تحقيق النقطة الثانية فيتعلق أساسا بقدرة المرأة على الوصول والتحكم في الموارد والأرباح" (Golla & et al, 2011, p. 08).

من خلال ما سبق: يمكن تحديد أهم الكلمات المفتاحية لتعريف التمكين الاقتصادي للمرأة والذي يرتبط بثلاثة مصطلحات أساسية تتمثل في: القوة (Power) الوصول (Access) والتحكم (Control)؛ إذ يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه منح القوة الكافية للمرأة، مما يخول لها الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم بها بشكل متساو مع الرجل، الأمر الذي يسمح لها بزيادة حجم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية وزيادة تحكمها في حياتها.

**رابعا: مجالات وخطوات التمكين الاقتصادي للمرأة:** يشمل التمكين الاقتصادي للمرأة المجالات التالية: " تزويد الفتيات بالتعليم وإتاحة الفرصة للنساء لكسب دخلهن الخاص، تعزيز قوة المرأة واستقلاليتها في جميع المجالات الاقتصادية والتفاعلات ذات الصلة بالسوق، كسب الدخل، الإنفاق أو الادخار، شراء الأصول وامتلاكها وبيعها، امتلاك أو وراثة الثروة، وبدء الأعمال التجارية، الحصول على حساب مصرفي أو ائتمان، والمشاركة في أو قيادة منظمة أو أي شكل آخر من أشكال العمل الجماعي الاقتصادي" (Fox & Romero, 2017, pp. 06,07)، وفي الحقيقة تركز هذه المجالات في مجملها على الجانب الاقتصادي والذي يتم التركيز عليه عادة كنقطة العبور الوحيدة والممكنة خلال عملية التمكين الاقتصادي للمرأة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق حالة من سوء الفهم لعملية تمكين المرأة، فنظرا للطبيعة المترابطة له مع عدة مجالات أخرى وتحديدًا الاجتماعية، السياسية والاقتصادية منها، قامت منظمة أوكسفام "Oxfam" \* باقتراح رؤية شاملة لهذه المجالات والتي تمت تسميتها بنقاط العبور أو الدخول، فعلى سبيل المثال: معالجة التمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة من شأنه الحد من التحديات الناتجة عن الأعراف الاجتماعية والممارسات الثقافية غير الداعمة للمشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية، وقد قامت ذات المنظمة بتحديد المجالات الداعمة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثلة في (Kidder & et al, 2017, p. 20):

\* Oxfam : عبارة عناتحاد دولي للمنظمات الخيرية و هدفها الأساسي هو تخفيف حدة الفقر في العالم.

1- **المجال الاجتماعي:** من خلال تحكم المرأة في حياتها، الثقة بالنفس، القدرة على التدخل في القضايا المهمة، إعادة تعريف القوانين والأعراف وإعادة خلف الممارسات الرمزية؛

2- **المجال الاقتصادي:** من خلال قدرة المرأة على الوصول إلى دخل وسبل عيش مستدامة؛

3- **المجال السياسي:** من خلال امتلاك المرأة القدرة على التحليل، التنظيم والتعبئة من أجل السياسي وتغيير الممارسات مؤسسات الدولة.

وقد حددت منظمة أوكسفام " Oxfam " برنامجاً يتضمن الخطوات الأساسية لعملية تمكين المرأة اقتصادياً والمتمثلة

في (Kidder & et al, 2017, pp. 23,24):

- الرفع من صوت المرأة في الأسرة، المجتمع، المؤسسات الاقتصادية وفي المجال السياسي؛
- اتباع نهج النظم لتجاوز العوائق التي تحول دون تطبيق الحقوق الاقتصادية للمرأة؛
- تسخير نقاط الدخول المتعددة لضمان تمكين اقتصادي مستدام للمرأة ودعمه على نطاق واسع؛
- بناء الشراكات التي تدمج الملكية في الأنظمة المحلية؛
- تعزيز القدرة الداخلية لضمان جودة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة.

#### المحور الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة من منظور أبعاد التنمية المستدامة

ينطلق التأصيل النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة من مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ثم ضبط علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة من جهة، وأهدافها من جهة أخرى.

##### أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

"يقصد بالتنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بالطبيعة وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (United Nations, 1987, p. 38)، وقد اعتبرت مفهوماً بيئياً في الأساس ثم تطورت إلى ما يسمى بتنمية البشر، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من العمليات التي تقوم على تطوير وسائل النمو واستغلال الموارد الطبيعية من طرف البشر وذلك من أجل ضمان استمرارية الأجيال، ويتضمن هذا المفهوم أيضاً تحقيق أهداف عدة تتعلق بمجالات كالأغذية، محاربة الفقر، إتاحة التعليم وتوفير الصحة في العالم، والتوفيق بين المطالب الاجتماعية، البيئية والاقتصادية (Harvard Business Review، سنة غير مذكورة).

**ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة ماهي في الحقيقة ما هي إلا تحقيق للتوازن بين ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في: البعد الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، ويتناول كل بعد موضوعات مختلفة ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إجراء تحليل شامل للتنمية المستدامة، وتشمل هذه المواضيع ما يلي (Kowalczyk, Non Mentioned Year):

1- **البعد الاجتماعي:** وتهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية الجيدة لمنظمة أو بلد. ويشمل ذلك قضايا مثل القضاء على الفقر

والجوع، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وظروف العمل اللائقة، والمساواة بين الجنسين؛

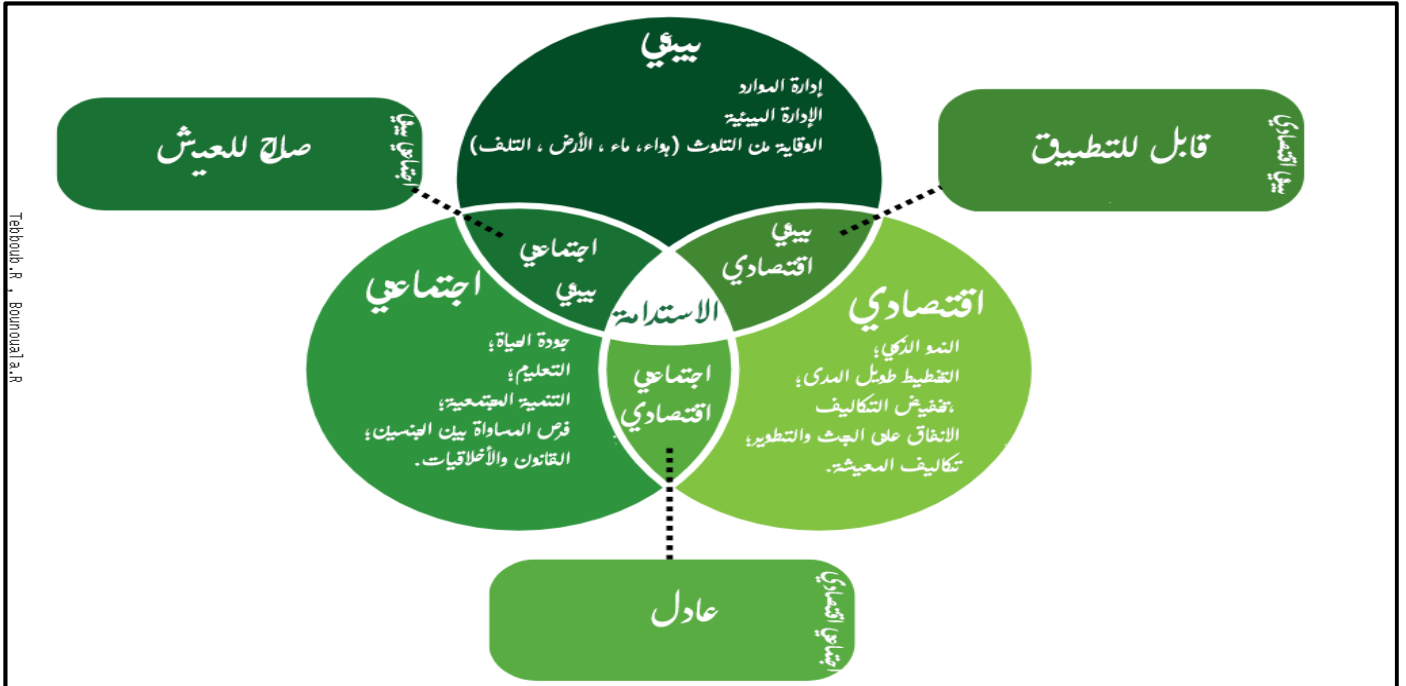
2- **البعد الاقتصادي:** وتهدف الركيزة الاقتصادية إلى تحقيق منظمة أو دولة الربح مع استخدام مواردها بكفاءة ومسؤولية؛

3- **البعد البيئي:** وتهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، ويتضمن ذلك قضايا مثل حماية النظم البيئية، واستهلاك الموارد

الطبيعية بمعدل مستدام، واستهلاك الموارد المتجددة بدلاً من الموارد غير المتجددة، والتخفيف من تغير المناخ، والحد من

التلوث، وحماية التنوع البيولوجي... الخ.

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(Clark & Stackhouse-Lawson, 2021), (Hafizyar & Dheyaaldin, 2019, p. 02), (Kowalczyk, Non Mentioned Year)

ثالثا: علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بأبعاد التنمية المستدامة

1- علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: وتشمل فيما يلي (Törnqvist & Schmitz, 2009, p. 15):

- الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- زيادة إمكانية تنظيم المرأة للأسرة والحد من نشر فيروس نقص المناعة المكتسبة؛
- تجنب الوقوع في العلاقات الاستغلالية في المنزل، وذلك عن طريق كسر الاعتماد الاقتصادي على الشريك والذي غالبا ما يكون السبب الجذري للعنف المنزلي؛
- سيطرة المرأة على صحتها الإنجابية وبالتالي التقليل من عدد الأطفال في الأسر والحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية؛
- آثاره على التنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة كأم، فقد أثبت بعض الدراسات أن هنالك علاقة إيجابية بين صحة الأطفال وتعليمهم، حيث سنة إضافية من التعليم لفئة الاناث يمكن أن تقلل من وفيات الرضع بنسبة تصل إلى 10 %، كما أظهرت إحدى الدراسات أيضا أن أطفال الأمهات المتعلّقات كانوا أكثر عرضة للعيش بعد سن الخامسة بنسبة 40 %، وكانوا أكثر عرضة للتحصين بنسبة 50 %.

2- علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: حيث يعتبر اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل عاملا هاما في تحقيق العديد من المزايا والتي تعبر عن تحقق البعد الاقتصادي والمتمثلة في (عتيبة، 2020، صفحة 359):

- حصولها على فرص توظيف أكبر وبالتالي تخفيض معدلات البطالة؛
- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي مما يؤدي لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة؛
- رفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل؛

- المساهمة في انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع النسوية سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم؛
- تعزيز الإنتاجية؛
- زيادة التنوع الاقتصادي والمساواة في الدخل.

**3- علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة:** أكدت الدراسات بأن تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر مراعاة للبيئة على مستوى الأسرة وعلى المستوى الوطني، حيث من المرجح أن تصادق الدول ذات التمثيل العالي للمرأة في البرلمان على المعاهدات البيئية الدولية، ولأن النساء تشكلن حوالي 43% من القوة العاملة الزراعية، فهو أحد الأسباب المهمة لإتاحة نفس إمكانيات وصولها إلى الموارد مثل الرجل، أي تمكينهن اقتصاديا وكننتاج عن ذلك يرتفع إنتاجهن الزراعي ويساهمن بذلك في التخفيض من نسب الجوع، ونظرا لعلاقة المرأة مع الطبيعة، فهي أفضل من يقترح رؤية قيمة حول إدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والتكيف معها بشكل أفضل (Robinson & et al, 2022)، حيث تلعب المرأة دورا محوريا في التأثير على التغير المناخي، ويتجلى ذلك من خلال نتائج الأبحاث والتي تشير إلى أن ترأس المرأة مناصب قيادية في مكان العمل يشجع على تحقيق الشفافية حول الجهود المرتبطة بتأثير المناخ، كما تؤثر مشاركتها في إدارة الموارد الطبيعية المحلية على تحسين إدارة الموارد والحفاظ عليها (UN Women, Non Mentioned year).

**رابعا: علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بأهداف التنمية المستدامة:** تنطوي التنمية المستدامة على سبعة عشرة (17) هدفا، وضعت من قبل الأمم المتحدة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع بحلول سنة 2030. يندرج التمكين الاقتصادي للمرأة جوهريا ضمن الهدف التنموي الخامس المتمثل في المساواة بين الجنسين، لكن هذا لا ينكر وجود علاقة بين تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق الأهداف التنموية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): الكفاية الإحصائية لمؤشرات قياس أوضاع المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة**

| الهدف                                  | إجمالي عدد المؤشرات | عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة | نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة |
|----------------------------------------|---------------------|-------------------------------|--------------------------------|
| 01 القضاء على الفقر                    | 14                  | 6                             | 43%                            |
| 02 القضاء على الجوع النام              | 13                  | 1                             | 8%                             |
| 03 الصحة الجيدة والرفاه                | 27                  | 6                             | 22%                            |
| 04 التعليم الجيد                       | 11                  | 8                             | 73%                            |
| 05 المساواة بين الجنسين                | 14                  | 14                            | 100%                           |
| 06 المياه النظيفة والنظافة الصحية      | 11                  | 0                             | 0%                             |
| 07 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة           | 6                   | 0                             | 0%                             |
| 08 العمل اللائق ونمو الاقتصاد          | 17                  | 7                             | 41%                            |
| 09 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | 12                  | 0                             | 0%                             |
| 10 الحد من أوجه عدم المساواة           | 11                  | 1                             | 9%                             |
| 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة          | 15                  | 3                             | 20%                            |
| 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان        | 13                  | 0                             | 0%                             |
| 13 العمل المناخي                       | 10                  | 1                             | 10%                            |
| 14 الحياة تحت الماء                    | 8                   | 0                             | 0%                             |
| 15 الحياة في البر                      | 14                  | 0                             | 0%                             |
| 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية      | 23                  | 6                             | 26%                            |
| 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف         | 25                  | 1                             | 4%                             |
| الإجمالي                               | 244                 | 54                            | 22%                            |

المصدر: (منظمة المرأة العربية، 2020، صفحة 05،06)

## التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023 —

انطلاقا من الجدول أعلاه، واستنادا إلى حجم المؤشرات المتعلقة بالمرأة في كل هدف، يمكن تصنيف واستعراض أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بطريقة تميز بينها، فيما يتعلق بحجم تأثيرها المباشر أو غير المباشر على المرأة، وفي هذا الإطار تم تقسيم الأهداف إلى ثلاث (03) مجموعات كما يلي (منظمة المرأة العربية، 2020، صفحة 06،07):

- **المجموعة الأولى: الأهداف الأساسية:** وهي الأهداف ذات الدور المباشر في تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة وتتمثل في الهدف 5، 4، 3، 8، 1، 16، 11 وتعتبر أساسية، لأن تحقيقها من شأنه أن يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحسين مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم فرص تحسين حياتها بشكل مباشر، وتشمل هذه الأهداف أكبر عدد من مؤشرات القياس المتعلقة بالمرأة.
- **المجموعة الثانية: الأهداف المكملية:** وهي الأهداف التي لها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة كونها تشمل على الأقل مؤشرا واحدا يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتتمثل في الهدف 2، 10، 13، حيث توصف بأنها مكملية لأن تحقيقها من شأنه تحسين البيئة المحيطة، بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أي دعم المرأة ولكن بشكل غير مباشر عبر تحسين الفرص المحيطة بها.
- **المجموعة الثالثة: الأهداف الإضافية:** وتمثل في الأهداف 6، 14، 12، 9، 7، 15، 17 وتساعد هذه الأخيرة على تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر كسابقته من الأهداف المكملية، ولكن ما يميزها عنها هو كونها ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وذلك لأنها بالأساس أهداف مشتركة بين الدول، حيث تخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول من خلال إنفاق إضافي خارج مقدرة الدولة الواحدة، وهذه الأهداف، باستثناء الهدف السابع عشر (17)، لا يوجد بها أي مؤشر متعلق بالمرأة.

### المحور الثالث: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر قضايا المرأة وتمكينها اقتصاديا من الاهتمامات الأساسية لصناع القرار في الجزائر، وفي هذا الصدد، تنص المادة 68 من الدستور الجزائري، على: "تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات." (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 17).

بهدف كشف واقع التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، سيتم فيما يلي عرض تركيبة عدد من المؤشرات الكلية التي تُعنى بقياس التمكين الاقتصادي للمرأة، ثم تسليط الضوء على قيم تلك المؤشرات في الجزائر، تحليلها ومحاولة تفسيرها.

#### أولا: عرض مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة

تتمثل مؤشرات القياس المعتمد عليها في هذه الدراسة في: مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ومؤشر البيئة والجنندر، سيتم فيما يلي عرض هذه المؤشرات من حيث جهة إصدار المؤشر، تركيبته، الهدف منه ومدلوله.

**1- المؤشر الأول: مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين:** تم تقديم مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لأول مرة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنة 2006، وذلك لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ومقارنة الفجوات بين الجنسين من خلال أربعة أبعاد أو مؤشرات فرعية، تتمثل في: المشاركة والفرص الاقتصادية، التحصيل العلمي، الصحة والتمكين السياسي (World Economic Forum, 2023, p. 09).

ويتكون من كل مؤشر فرعي من عناصر جزئية أكثر تفصيلا، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تركيبة مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين

| عناصره                                | المؤشر الفرعي              |
|---------------------------------------|----------------------------|
| المشاركة في القوى العاملة             | المشاركة والفرص الاقتصادية |
| المساواة في الأجر عن الأعمال المماثلة |                            |
| الدخل المكتسب المقدر دوليا            |                            |
| تقلد مناصب إدارية عليا                |                            |
| تقلد مناصب عمل كالتقنيين والمهنيين    |                            |
| معرفة القراءة والكتابة                | التحصيل العلمي             |
| الالتحاق بالطور الابتدائي             |                            |
| الالتحاق بالطور المتوسط               |                            |
| الالتحاق بالتعليم العالي              |                            |
| جنس المواليد                          | الصحة                      |
| العمر الصحي المتوقع                   |                            |
| التمثيل في البرلمان                   | التمكين السياسي            |
| المناصب الوزارية                      |                            |
| رئاسة الدولة                          |                            |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (The World Economic Forum, 2023, p. 85)

يهدف مؤشر الفجوة بين الجنسين إلى حساب مستوى التقدم نحو التكافؤ بين الجنسين (درجة التكافؤ) لكل مؤشر فرعي، وتعبّر قيمة المؤشر عن نسبة قيمة كل مؤشر بالنسبة للنساء إلى قيمته بالنسبة للرجال، وتشير درجة التكافؤ 1 إلى التكافؤ الكامل، وتمثل الفجوة بين الجنسين المسافة الفاصلة عن التكافؤ الكامل (The World Economic Forum, 2023).

**2- المؤشر الثاني: مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون:** يتضمن مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي (WB)، تقييما للقوانين واللوائح في ثمانية مجالات، والتي تمثل مؤشرات فرعية هي: التنقل، مكان العمل، الأجور، الزواج، الإنجاب، ريادة الأعمال، الأصول والمعاشات التقاعدية (البنك الدولي، 2023)، وترتبط هذه المؤشرات ارتباطا وثيقا بتمكين المرأة اقتصاديا، فالمرأة التي تتمتع بحرية التنقل لديها إمكانية لمغادرة منزلها دون عوائق، وبالتالي فهي قادرة على البحث عن عمل والذهاب إلى المقابلات الشخصية، وإذا تم الافتراض أنها قد حصلت على منصب عمل، فهي الآن أمام قرار التخلي عنه مثلا في حالتي الزواج والإنجاب، أما إذا كانت تقوم برعاية الأسرة فقد يتعين عليها الانتقال إلى وظيفة أخرى أقل أجرا منها حتى تتمكن من الموازنة بين عملها وواجباتها الأسرية، وإذا قررت المرأة مثلا التوجه نحو ريادة الأعمال، من خلال بدء مشروعها الخاص، هل ستجد بيئة قانونية داعمة لها، تتيح لها القدرة على إدارة ممتلكاتها؟ وبالحديث عن التقاعد أيضا، فالمرأة تتقاعد في سن أقل من الرجل مما يجعلها تحصل على معاش تقاعدي أقل منه، لأنها عملت فترة أقل وبأجر أقل منه (Iqbal & Ramalho, 2019). ويوضح الشكل التالي محتوى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر تقرير المرأة، الأعمال والقانون:

الشكل رقم (02): تركيبة مؤشر تقرير المرأة، الأعمال والقانون



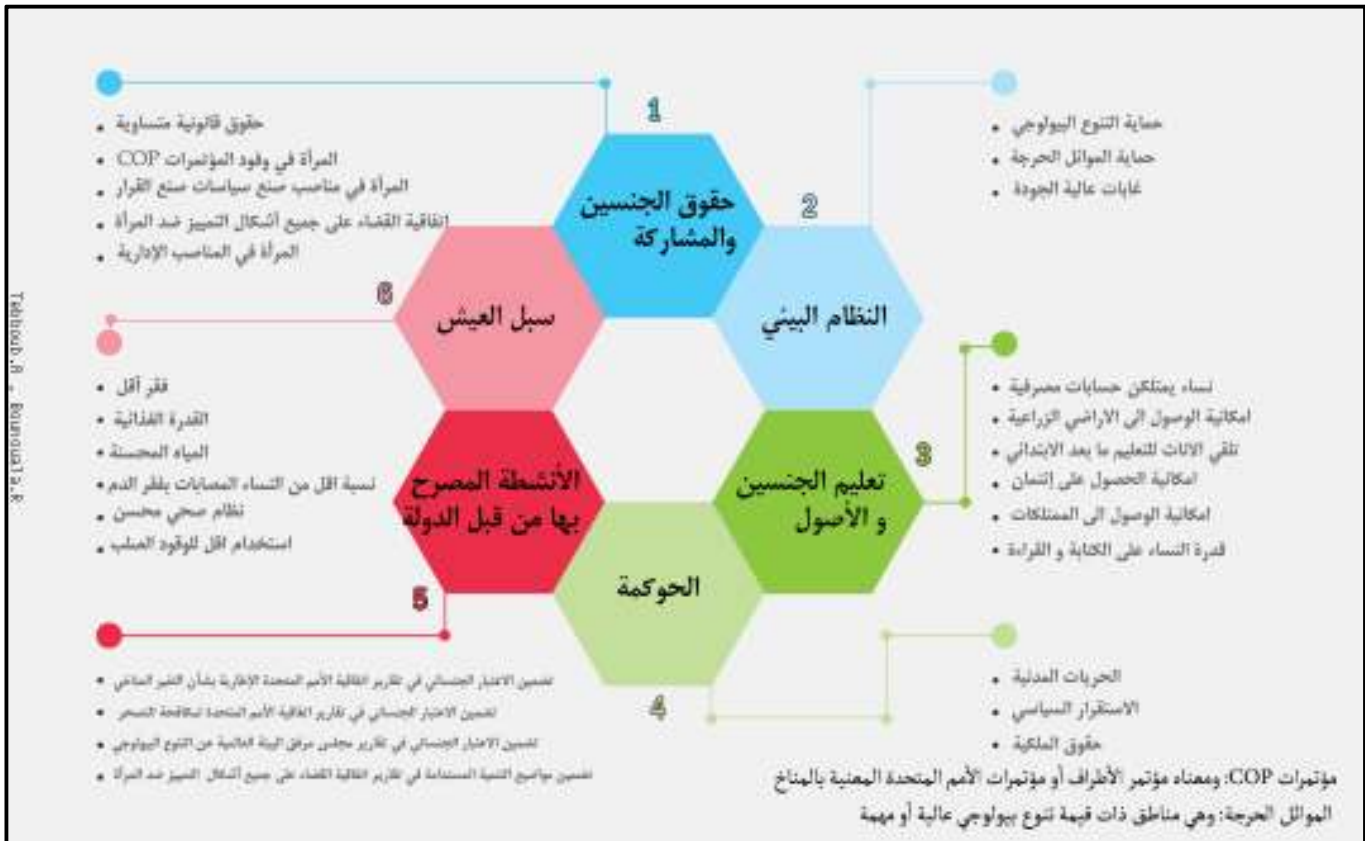
المصدر: (World Bank Group, 2023, p. 02)

### التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023

يقوم البنك الدولي بتحديث بيانات المؤشر بناء على التعليقات الصادرة عن مجموعة من الخبراء في قانون الأسرة، العمل والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، حيث يتم الحصول على تنقيط المؤشر عن طريق حساب المتوسط غير المرجح للأسئلة التي تطرح ضمنه، ويتم تسقيف النتيجة على أساس 100 نقطة، ثم يتم حساب الدرجات الإجمالية عن طريق أخذ متوسط كل مؤشر، وتمثل النقطة 100 أعلى درجة ممكنة (The World Bank, Non Mentioned year).

**3- المؤشر الثالث: مؤشر الجندر والبيئة:** يقوم مؤشر الجندر والبيئة، والصادر عن الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN)، بتقييم ظروف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال البيئي، وينقسم هذا المؤشر إلى ست (6) مؤشرات فرعية، تتمثل في: حقوق المشاركة والجنسين، النظام البيئي، تعليم الجنسين والأصول، الحوكمة، الأنشطة المصرح بها من قبل الدولة وسبل العيش، ويتكون كل مؤشر فرعي من عناصر فرعية أكثر تفصيلا، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تركيبة مؤشر الجندر والبيئة



المصدر: (Canto & Camey, 2016, p. 04)

يهدف مؤشر الجندر والبيئة إلى قياس التقدم، وتحسين المعلومات، وتعزيز تطوير السياسات والبرامج، وفي نهاية المطاف تمكين البلدان من اتخاذ خطوات إلى الأمام من أجل المساواة بين الجنسين والبيئة (IUCN, 2013, p. 18). وتعتمد النتيجة الإجمالية لكل دولة أثناء القياس على المتوسطات المرجحة للمؤشرات الفرعية الستة، ويتم قياسها من 0 إلى 100، حيث تشير الدرجة 100 إلى الظروف الأكثر ملاءمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال البيئي (IUCN, 2013, p. 19).

انطلاقا من عرض مؤشرات الدراسة، يتضح أنها ذات تركيبة مناسبة لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة، حيث يهتم المؤشرين الأول والثاني بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي، بينما يعتبر المؤشر الثالث أكثر شمولاً، حيث يهتم بالبعدين السابقين بالإضافة للبعد البيئي، فهو المؤشر الوحيد، المتوفر في الوقت الحالي، الرابط بين المرأة وتمكينها على كافة الأصعدة وخاصة اقتصاديا مع البعد البيئي.

## ثانيا: تحليل وتفسير نتائج مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

بعد عرض مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة، سيتم في هذا الجزء تحليل وتفسير نتائج تلك المؤشرات في الجزائر.

### 1- تحليل وتفسير نتائج مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين

بغرض معرفة قيم مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في الجزائر ومرتبعتها عالمياً، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2023، تم الاعتماد على التقارير السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): قيم مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في الجزائر ومراتبها خلال الفترة 2013-2023

| السنوات         | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019 | 2020  | 2021  | 2022  | 2023  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|
| قيمة المؤشر     | 0,597 | 0,618 | 0,632 | 0,642 | 0,629 | 0,629 | -    | 0,634 | 0,633 | 0,602 | 0,573 |
| المرتبة عالمياً | 124   | 126   | 128   | 120   | 127   | 128   | -    | 132   | 136   | 140   | 144   |
| عدد الدول       | 136   | 142   | 145   | 144   | 144   | 149   | -    | 153   | 156   | 146   | 146   |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر الفجوة بين الجنسين على: (<https://www.weforum.org/>)

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الفجوة بين الجنسين خلال الفترة 2013-2023 متقاربة نوعاً ما، حيث تتراوح بين 0,573 و0,642، وتعتبر قيم المؤشر عموماً متوسطة كونها قريبة من منتصف قيمة التكافؤ التام 1، كما يلاحظ أنه لم يتم قياس المؤشر خلال سنة 2019، تزامناً مع ظهور جائحة كورونا، وأن أكبر قيمة حققتها الجزائر كانت سنة 2016 وقد قدرت بـ 0,642، محتلة المرتبة 120 من أصل 144 دولة.

إن تفسير قيم مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين يستوجب رصد قيم المؤشرات الفرعية، لمعرفة نقاط القوة والضعف التي أدت للنتائج المحققة في المؤشر الشامل، ولتفصيل المؤشرات الفرعية بشكل رقمي، يتم عرض قيمها خلال الفترة 2013-2023 في الجدول أسفله:

الجدول رقم (04): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في الجزائر ومراتبها خلال الفترة 2013-2023

| السنوات |         | الفرص والمشاركة الاقتصادية |       | التعليم | الصحة | التمكين السياسي |
|---------|---------|----------------------------|-------|---------|-------|-----------------|
| 2013    | التنقيط | 0,331                      | 0,939 | 0,966   | 0,151 |                 |
|         | المرتبة | 133                        | 106   | 108     | 62    |                 |
| 2014    | التنقيط | 0,393                      | 0,936 | 0,966   | 0,177 |                 |
|         | المرتبة | 136                        | 113   | 124     | 60    |                 |
| 2015    | التنقيط | 0,410                      | 0,946 | 0,966   | 0,205 |                 |
|         | المرتبة | 137                        | 110   | 128     | 55    |                 |
| 2016    | التنقيط | 0,435                      | 0,962 | 0,966   | 0,205 |                 |
|         | المرتبة | 134                        | 104   | 127     | 56    |                 |
| 2017    | التنقيط | 0,442                      | 0,957 | 0,970   | 0,145 |                 |
|         | المرتبة | 132                        | 107   | 106     | 86    |                 |
| 2018    | التنقيط | 0,452                      | 0,957 | 0,962   | 0,145 |                 |
|         | المرتبة | 132                        | 112   | 137     | 85    |                 |
| 2019    | -       |                            |       |         |       |                 |
| 2020    | التنقيط | 0,461                      | 0,966 | 0,962   | 0,145 |                 |
|         | المرتبة | 138                        | 109   | 140     | 99    |                 |
| 2021    | التنقيط | 0,456                      | 0,966 | 0,958   | 0,151 |                 |
|         | المرتبة | 142                        | 111   | 144     | 100   |                 |
| 2022    | التنقيط | 0,466                      | 0,915 | 0,958   | 0,070 |                 |

|       |       |       |       |         |      |
|-------|-------|-------|-------|---------|------|
| 134   | 135   | 126   | 138   | المرتبة |      |
| 0,065 | 0,958 | 0,951 | 0,317 | التنقيط | 2023 |
| 135   | 137   | 116   | 145   | المرتبة |      |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر الفجوة بين الجنسين على: (<https://www.weforum.org/>)

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يمكن تقسيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في الجزائر إلى ثلاث فئات:

- **فئة ذات قيمة عالية:** وتتمثل في مؤشري التعليم والصحة، حيث تراوحت قيم مؤشر التعليم بين 0,915 و 0,966 خلال الفترة 2013-2023، بينما تراوحت قيم مؤشر الصحة، خلال نفس الفترة بين 0,958 و 0,970، وهي نتائج جيدة بالمقارنة بدرجة التكافؤ 1، وقد حقق مؤشر الصحة أفضل قيمة له سنة 2017، واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 106 عالميا، ويمكن تفسير هذه النتائج الإيجابية باهتمام الحكومة الجزائرية بمحور كامل في مخطط عملها حول ترقية المرأة، وذلك خلال الفترة 2014-2019، وتأكيد الجزائر على مجانية التعليم والخدمات الصحية، وتشجيع الالتحاق بمراكز التعليم والتكوين المهنيين في كل التخصصات المتاحة دون تفرقة بين الجنسين، ويتضمن برنامج الحكومة كذلك النساء الماكثات بالمنازل والفتيات في المناطق الريفية، وكذا ذوات الاحتياجات الخاصة، وتعزيز جهاز محو الأمية وتطوير التكوين المتواصل لفائدة المواطنين ذوي المستوى الدراسي المحدود خاصة لفئة النساء (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، صفحة 03). ليحقق مؤشر التعليم أفضل قيمة له سنة 2020، واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 109 عالميا، وذلك بفضل تبني المؤسسات التعليمية لأنظمة التعليم عن بعد، إثر تفشي جائحة كورونا، حيث أصبح التعليم بكافة مستوياته، خاصة التعليم العالي، متاحا من المنزل، وهو ما يناسب فئة كبيرة من النساء لرفع مستواها التعليمي، فالبينة الاجتماعية في الجزائر تعتبر مهياة، إلى حد كبير، لتمكين المرأة اقتصاديا؛

- **فئة ذات قيمة متوسطة:** وتتمثل في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية، حيث تراوحت قيمته خلال الفترة 2013-2023 بين 0,317 و 0,466، وهي نتائج قريبة من المتوسط بالنسبة لقيمة التكافؤ، حيث حقق المؤشر أفضل قيمة له سنة 2022 بتنقيط بلغ 0,466، واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 138 عالميا، ورغم أن النتائج متوسطة، إلا أنها تحسنت بشكل مستمر بين سنتي 2014 و 2022، ويمكن تفسير تحسن النتائج باهتمام الحكومة الجزائرية كذلك ضمن مخطط عملها حول ترقية المرأة، خلال الفترة 2014-2019، بتشجيع الاندماج الاقتصادي للمرأة في مجالي التشغيل وريادة الأعمال، وتبني سياسات غير تمييزية في عملية التوظيف كما سبق الذكر، هذا وتم تسجيل انخفاض في قيمة المؤشر سنة 2023 إلى أدنى قيمة وهي 0,317، واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 145 عالميا، وتزامنت هذه النتيجة مع قرار رفع منحة البطالة سنة 2023 إلى 15.000 دج، مما دفع شريحة عريضة من الخريجين الجدد الإناث والوالت لديهن مؤهلات، والباحثات عن عمل لأول مرة، لاختيار المكوث في البيت والاستفادة من منحة البطالة، وذلك حسب ما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 22-70 الصادر في 13 فيفري 2022، والذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ومبلغ منحة البطالة وكذا التزامات المستفيدين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، 2022، صفحة 11)، وتعتبر هذه الفئة الاستفادة من منحة البطالة فرصة أكثر يسرا لتحقيق استقلالها المادي دون اللجوء إلى اقتحام الساحة الاقتصادية، وتحمل عناء البحث عن عمل، أو الحصول على عمل بأجر ضعيف، مما أدى لانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة في مجتمعا؛

- **فئة ذات قيمة منخفضة:** وتتمثل في مؤشر التمكين السياسي، حيث تراوحت قيمته خلال الفترة 2013-2023 ما بين 0,065 و 0,205، ويعتبر ذلك ضعيفا بالنسبة لقيمة التكافؤ 1، ورغم ضعف قيم هذا المؤشر، إلى أنها كانت تتحسن بشكل طفيف من سنة لأخرى لغاية سنة 2021، وذلك نتيجة اعتماد الجزائر نظام الحصص أو كما يسمى الكوتا خلال تلك الفترة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، صفحة 02)، ويقصد به تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة، بحيث تدمج المرأة في عملية صنع القرار السياسي بشكل يضمن عدم التمييز بينها وبين الرجل. (بوالكور، 2016، صفحة 235). أثار نظام

الحصص انتقادات واسعة، واعتبره البعض تدليسا لواقع المرأة سياسيا، حيث سمح هذا النظام بوصول نواب من العنصر النسوي دون أية ممارسة سياسية سابقة، بل أن العديد منهم كنّ يشغلن مهنا وحرفا مثل الحلاقة، دفعت هذه السبلات للانتقال من نظام الحصص إلى المناصفة بين الرجل والمرأة في الانتخابات (مرواني، 2021)، وهو ما نص عليه قانون الانتخابات لسنة 2021، الذي يشترط مراعاة مبدأ المناصفة في قبول القوائم فقط، ولكن عدم اشتراط مراعاته عند توزيع المقاعد، وبالتالي عدم ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وإنما ترشحها فقط. (ميساوي، 2022، صفحة 375). لقد أدى الانتقال من نظام الحصص إلى المناصفة إلى انخفاض تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مما أثر سلبا على قيم مؤشر التمكين السياسي، حيث بلغت أدنى مستوياتها بقيمة 0,070 سنة 2022، واستمر الانخفاض إلى 0,065 سنة 2023، قد يعود سبب ضعف المشاركة السياسية للمرأة أيضا لأسباب اجتماعية كالموروث الثقافي الذي فرضه المجتمع، الذي يحصر العمل السياسي على الرجال فقط، وهو ما أدى إلى عزوف المرأة عن الترشح، إما لنقص الخبرة أو عدم وعيها بأهمية دورها السياسي، أو عدم تغلبها على خوفها من ولوج الساحة السياسية (ميساوي، 2022، صفحة 376).

## 2- تحليل وتفسير نتائج مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون:

فيما يلي عرض لقيمة المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): قيم مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في الجزائر خلال الفترة 2013-2023

| السنوات     | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| قيمة المؤشر | 55,0 | 55,0 | 55,0 | 55,0 | 57,5 | 57,5 | 57,5 | 57,5 | 57,5 | 57,5 | 57,5 |

المصدر: صادرة عن البنك الدولي على (<https://wbl.worldbank.org/>) (The World Bank, 2023)

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في الجزائر مستقرة، حيث قدرت بـ 55 نقطة من 100 نقطة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2016، لترتفع قيمة المؤشر سنة 2017 إلى 57,5 أي بشكل طفيف، وبقيت القيمة مستقرة لغاية سنة 2023. إن تفسير قيم المؤشر الشامل، تستوجب التدقيق في نتائج مؤشرات الفرعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في الجزائر

### خلال الفترة 2013-2023

| السنوات | إمكانية التنقل | مكان العمل | الأجور | الزواج | الإنتاج | ريادة الأعمال | الأصول | المعاشات التقاعدية |
|---------|----------------|------------|--------|--------|---------|---------------|--------|--------------------|
| 2013    | 75             | 75         | 50     | 40     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2014    | 75             | 75         | 50     | 40     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2015    | 75             | 75         | 50     | 40     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2016    | 75             | 75         | 50     | 40     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2017    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2018    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2019    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2020    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2021    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2022    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |
| 2023    | 75             | 75         | 50     | 60     | 60      | 75            | 40     | 25                 |

المصدر: صادرة عن البنك الدولي على (<https://wbl.worldbank.org/>) (The World Bank, 2023)

يلاحظ من خلال قيم المؤشرات الفرعية الظاهرة في الجدول أعلاه أنه تم تسجيل 75 نقطة من أصل 100 نقطة في تنقيط مؤشرات إمكانية التنقل، مكان العمل وريادة الأعمال، هذا وسجل مؤشري الأجور والأصول 50 نقطة و 40 نقطة على الترتيب، بينما سجل مؤشر المعاشات التقاعدية 25 نقطة، واتسمت قيم المؤشرات الفرعية عموما بالثبات خلال فترة الدراسة 2013-

2023، باستثناء قيمة مؤشر الزواج التي شهدت ارتفاعا من 40 نقطة سنة 2016 إلى 60 نقطة سنة 2017 وثباتها بعد ذلك على نفس القيمة.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن القوانين التي سنتها الجزائر فيما يتعلق بإمكانية التنقل، مكان العمل وريادة الأعمال مناسبة بدرجة كبيرة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة مقارنة مع المؤشرات الفرعية الأخرى، كما يتضح أن ارتفاع قيمة مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ابتداء من سنة 2017 ناتج عن ارتفاع مؤشر الزواج، ويمكن تفسير ذلك بالتعديل الذي طرأ على قانون العقوبات في ديسمبر 2015، وينص هذا التعديل على تجريم بعض أشكال العنف الأسري تحديدا، حيث يمكن أن تصل عقوبة الاعتداء على أحد الزوجين أو الزوج السابق إلى 20 عاما في السجن، وتتوقف العقوبة على إصابات الضحية، كما ويواجه الجاني حكما بالسجن مدى الحياة في حالة الاعتداء الذي تنتج عنه حالة وفاة (Human Right Watch, 2016).

وبما أن أنه لا توجد تعديلات قانونية أخرى خلال السنوات الأخيرة متعلقة بهذا المجال، بحيث يعتبر هذا التعديل آخر التعديلات يمكن القول إذا بأنه يرجح أن يكون سببا في تحسن قيمة هذا المؤشر فتقديريا يتناسب حصول المرأة على علاقة زوجية مستقرة بعيدا عن العنف الأسري مع إمكانية سيطرتها على حياتها العملية بشكل أفضل.

### 3- تحليل وتفسير نتائج مؤشر الجندر والبيئة

سيتم فيما يلي عرض قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الجندر والبيئة في الجزائر مع مراتبها، ويقتصر ذلك على سنة 2013 فقط، وذلك نظرا لعدم توفر معطيات عن هذا المؤشر بعد هذه السنة، بسبب عدم إصدار تقارير عنه من طرف جهة الإصدار، التي اكتفت بمتابعة تسليط الضوء على دور المرأة في تحسين الوضع البيئي حول العالم، ويظهر من خلال تقرير الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة لسنة 2013 أن الجزائر حققت قيمة 44 نقطة في مؤشر الجندر والبيئة، محتلة بذلك المرتبة 59 عالميا، والسادسة (06) إقليميا من أصل ثمانية (08) دول، والمرتبة 18 وهي الأخيرة ضمن الترتيب حسب مستوى الدخل (IUCN, 2013, p. 77).

ويوضح الجدول التالي تفاصيل نتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر الجندر والبيئة في الجزائر:

الجدول رقم (07): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الجندر والبيئة في الجزائر ومرتبتها خلال سنة 2013

| المؤشر الفرعي                    | قيمة المؤشر | المرتبة إقليميا | المرتبة حسب مستوى الدخل |
|----------------------------------|-------------|-----------------|-------------------------|
| سبل العيش                        | 79          | 6               | 9                       |
| النظام البيئي                    | 28          | 7               | 17                      |
| حقوق الجنسين والمشاركة           | 18          | 3               | 16                      |
| الحوكمة                          | 17          | 7               | 18                      |
| تعليم الجنسين والأصول            | 79          | 1               | 7                       |
| الأنشطة المصرح بها من قبل الدولة | 22          | 4               | 7                       |

المصدر: (IUCN, 2013, p. 77)

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن تقسيم نتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر البيئة والجندر في الجزائر إلى فئتين:

- **فئة ذات تنقيط مرتفع:** وتشمل مؤشري سبل العيش وتعليم الجنسين والأصول، حيث حققت الجزائر قيمة 79 نقطة في كلا المؤشرين، وتعتبر قيمة المؤشرين مرتفعة كونها تجاوزت منتصف الدرجة 100، حسب سلم تنقيط مؤشر الجندر والبيئة، محتلة المرتبة السادسة (06) إقليميا والتاسعة (09) حسب مستوى الدخل فيما يتعلق بمؤشر مستوى العيش، بينما تميزت الجزائر باحتلالها المرتبة الأولى إقليميا، فيما يتعلق بمؤشر تعليم الجنسين والأصول، والذي يعتبر دليلا آخر ا مهما على تشجيع الدولة للتعليم،

- **فئة ذات تنقيط منخفض:** وتشمل مؤشرات النظام البيئي، حقوق الجنسين والمشاركة، الحوكمة، والأنشطة المصرح بها من قبل الدولة، حيث تم تسجيل قيمة 28، 18، 17 و 22 نقطة على الترتيب، وتعتبر هذه القيم ضعيفة كونها أقل من منتصف الدرجة 100.

سعيًا منها لتدارك الوضع، ولتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة سيما في المجال البيئي، قامت الحكومة الجزائرية بوضع خطة استراتيجية هادفة لدمج المرأة كفاعل أساسي ضمن الخطة التنفيذية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، خلال الفترة 2016-2030، وهي استراتيجية وطنية للتنوع البيئي الهدف منها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكيف مع التغيرات المناخية بما يتوافق مع أهداف الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل أهم أهداف الخطة الاستراتيجية، تعزيز استفادة الجميع من مزايا التنوع البيولوجي والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية وبالتحديد في مجالات الصحة، الماء والكهرباء، ويتم أخذ احتياجات النساء وتمكينهن بعين الاعتبار على وجه الخصوص، وتجدر الإشارة هنا إلى مجهودات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة، والتي تعمل على الرفع من مستوى الوعي لدى المستفيدين من القروض، بما في ذلك فئة النساء بأهمية الحفاظ على البيئة، من خلال إدراج مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية، والمرافق الحيوية الأساسية، وكيفية الاستغلال الأمثل لها، في البرامج التكوينية والإرشادية التي يقوم بها إدارات التكوين، كما تخصص الوكالة أيضا دورات للتشجيع على استخدام التقنيات الحديثة في العمل الزراعي والاستفادة منها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، صفحة 35، 36).

#### خاتمة:

رغم صعوبة تحديد الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة بشكل دقيق، ونظرا لخلط كثير من الأدبيات بينه وبين التمكين العام للمرأة، إلا أنه لا مجال للجدل في ضرورة تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة لتفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتطلب ذلك تحقيق مستوى معين من التوازن بين الجهود المبذولة في كل بعد من الأبعاد، وبتسليط الضوء على واقع ذلك في الجزائر، من خلال أهم مؤشرات القياس العالمية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ان صياغة الهيئات الدولية المصدرة لتركيبية المؤشرات العالمية والمستخدمه في الدراسة، ما هيلا نتيجة لإدراك مدى تداخل محددات التمكين الاقتصادي للمرأة، وكثاكد على ضرورة توفر كل المتطلبات وفقا لما ترمي إليه التنمية المستدامة، فتوفير متطلبات كالتعليم، الرعاية الصحية الجيدة، والتمتع بكافة الحقوق، من شأنه أن يعزز رفاهية المرأة، ويشجع مبدأ تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، مما يساهم في رفع مستوى الثقة لديها، وتعزيز قدرتها على المنافسة، وبالتالي يعزز مشاركتها الاقتصادية، كما أن توفير المتطلبات القانونية الداعمة أمر بالغ الأهمية إذا تعلق الأمر برفع مختلف التحديات التي قد تواجه النساء، خاصة ما تعلق بالجانبين الاجتماعي والثقافي، حيث أن فكرة منح المرأة الحرية للتنقل على سبيل المثال، من شأنها التسهيل على المرأة الراغبة في الوصول الى الفرص الاقتصادية في حال ما اذا ما كانت تبحث عن وظيفة، أو الموارد اللازمة في حال ما اذا كانت صاحبة مشروع تجاري خاص، وبالتالي تصبح غير مرتبطة بقيود اجتماعية واعراف تمنعها من ذلك، ومنه **نبتصحة الفرضية الأولى** القائلة: "تتعدى محددات التمكين الاقتصادي للمرأة العوامل الاقتصادية، لتشمل العوامل الاجتماعية، السياسية والبيئية المؤثرة على تواجد ومساهمة المرأة في المجال الاقتصادي"؛

- أظهرت القيم الاجمالية للمؤشرات الثلاثة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023، أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسجل مستوى شبه متوسط إلى متوسط، حيث اقتربت القيم منمنتصف قيمة التكافؤ المقدرة بـ1 بالنسبة لمؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، ومنمنتصف النقطة الأعلى المقدرة بـ100 بالنسبة لمؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشر الجندر والبيئة، وعلى هذا الأساس، **نبتصحة الفرضية الثانية** القائلة: "يعتبر مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة متوسطا حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023"؛

- سجلتنتائج المؤشرات الفرعية للمؤشرات الثلاثة المتمثلة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشر الجندر والبيئة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023، نتائج مرتفعة في مؤشر التعليم، ويرجع ذلك في الأساس

لتبنيها سياسة التعليم الجاني، ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة القائلة: "يعتبر التعليم من نقاط قوة التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023"؛

- أكدت نتائج مؤشر الجندر والبيئة ضعفا في الاهتمام بالبعد البيئي، وقد يرجع هذا الضعف إلى فكرة نقص الوعي البيئي في الجزائر، بالرغم من الجهود المسطرة لتعزيز العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والوصول إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، إلا أنه لا يمكن التحكم في العادات اليومية للأفراد ونمط حياتهم، وبالتالي فهي مسألة وعي، وقناعة شخصية، وقد تبدو فكرة بسيطة إلا أنها ذات تأثير عميق كما هو ملاحظ من نتائج المؤشر، وبناء على ذلك نثبت صحة الفرضية الرابعة القائلة: "يعتبر الاهتمام بالبيئة من نقاط ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حسب مؤشرات القياس العالمية خلال الفترة 2013-2023".

#### مقترحات الدراسة:

- بما أن التعليم هو أحد المقومات الأساسية لنجاح التمكين الاقتصادي للمرأة فيمكن اقتراح إدراج خلية أو لجنة تمكين المرأة على مستوى الجامعات الجزائرية، والتي من شأنها أن تمكن فئة الطالبات وتهيئهن لتمكين نساء أخريات خارج أسوار الجامعة من أجل تغطية أكبر فئة وتمكينها؛

- يجب على المسؤولين في الجزائر الاهتمام أكثر بعلاقة المرأة الممكنة اقتصاديا بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، وأن تقوم بدمجه في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تحفيز النساء على ريادة الأعمال الخضراء وبشكل طوعي، أو من خلال تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة هادفة لحماية البيئة، والتأكيد دائما على فكرة منح امتيازات خاصة للنساء اللواتي يتبنين التوجه البيئي في مشاريعهن، كما يجب تشجيع النساء الجزائريات على المشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل المناخية من خلال الأنشطة الزراعية، وتعتبر وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وبالتحديد المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة، الوزارة المناسبة لتنفيذ ذلك، سيما وأن المرأة تترأسها منذ سنة 2017، ويعتبر ذلك تكريما للعنصر النسوي القادر على أحداث الفارق في قطاع البيئة بصفة عامة، وعلى تعزيز علاقة المرأة الممكنة اقتصاديا بالبيئة؛

- التأكيد على دور المؤسسات العمومية كانت أو خاصة أو مجتمعا مدنيا على الانخراط في التوعية على كافة الأصعدة، سواء فيما يتعلق باستقلالية المرأة المادية أو مدى معرفتها بحقوقها، أو حتى بدورها المهم في التعامل مع الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، ومن هنا تبرز ضرورة تشجيع الجمعيات الناشطة في مجالات التنمية، سواء من خلال الحوافز المادية أو المعنوية، للقيام بدورات تعليمية وتدريبية لفائدة النساء، خاصة اللواتي يعشن في مناطق ريفية، ولفت انتباههن لتحويل النقائص المسجلة على مستوى أبعاد التنمية المستدامة إلى فرصة لتحقيق دخل مادي؛

- يتطلب تحسين مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل مستدام، تفعيل مختلف الآليات والأجهزة التي تدعم وترافق المبادرات النسائية في مختلف المجالات، مما يسمح بتوفير محيط يمكن المرأة من الازدهار وتطوير من كفاءتها، ولن يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود مختلف الوزارات كوزارة التعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وغير ذلك من الوزارات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة.

## قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد مرواني. (15 سبتمبر، 2021). المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنتان إلى الخلف. تم الاسترداد من منتدى فكرة: [/https://www.washingtoninstitute.org](https://www.washingtoninstitute.org)
2. البنك الدولي. (02 مارس، 2023). تراجع وتيرة الإصلاح نحو الحقوق المتساوية للمرأة إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً. تاريخ الاسترداد 03 نوفمبر، 2023، من مجموعة البنك الدولي: [/https://www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)
3. الجريدة الرسمية. (30 ديسمبر، 2020). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 82، 4-47. الجزائر العاصمة، بئر مراد رايس، الجزائر: المطبعة الرسمية الجزائرية.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 22-70. الجزائر: المطبعة الرسمية.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (ماي، 2019). التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بيجين بعد 25 سنة - بيجين + 25. بيجين: منظمة الامم المتحدة. تم الاسترداد من [/https://www.unwomen.org](https://www.unwomen.org)
6. آمال محمد حسن عتيبة. (01 ديسمبر، 2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من المنظور التربوي الإسلامي. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، 32(04)، 327-405.
7. حنان شملوي، ونيل اسماعيل سقف الحيط. (30 نوفمبر، 2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث-ب: العلوم الإنسانية، 32(11)، 2101-2118.
8. حنان ميساوي. (2022). تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة من نظام الحصص الى مبدأ المناصفة. مجلة القانون والعلوم السياسية، 08(02)، 368-380.
9. عبد الغني بوالكور. (2016). نظام الكوتا كآلية لتفعيل دور المرأة سياسيا. مجلة ابحاث قانونية وسياسية، 233-250.
10. لمياء محمد المغربي. (حانفي، 2023). التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من (1990 - 2019). مجلة مصر المعاصرة، 114(549)، 51-98.
11. منظمة الاسكوا. (يوم غير مذكور شهر غير مذكور، سنة غير مذكورة). تمكين المرأة والفتيات. تم الاسترداد من منظمة الاسكوا الامم المتحدة: [/https://www.unescwa.org](https://www.unescwa.org)
12. منظمة المرأة العربية. (2020). ملخص تنفيذي المرأة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة استرشادية. مصر: منظمة المرأة العربية. تم الاسترداد من منظمة المرأة العربية: [/http://arabwomen.org](http://arabwomen.org)
13. منيرة سلامي. (ديسمبر، 2016). المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(05)، 183-202.
14. Harvard Business Review. (يوم غير مذكور شهر غير مذكور، سنة غير مذكورة). المفاهيم الإدارية. تاريخ الاسترداد 29 09، 2023، من هارفارد بيزنيس ريفيو: [/https://hbrarabic.com](https://hbrarabic.com)
15. Human Right Watch. (يوم غير مذكور شهر غير مذكور، 2016). الجزائر أحداث 2016. تاريخ الاسترداد 20 ديسمبر، 2023، من Human Rights Watch: [/https://www.hrw.org](https://www.hrw.org)

## References in English :

16. Buvinic, M. (2017, May Non Mentioned day). *Measuring Women's Economic Empowerment: Overview*. Retrieved 11 24, 2023, from data2x: [https://data2x.org/wp-content/uploads/2019/08/WomensEconEmpowermentMeasures\\_Overview.pdf](https://data2x.org/wp-content/uploads/2019/08/WomensEconEmpowermentMeasures_Overview.pdf)
17. Canto, N. A., & Camey, I. C. (2016, May 28-29). *The Environment and Gender Information (EGI) platform: Providing knowledge to guide actions*. Retrieved from gender summit: <https://gender-summit.com/>
18. Clark, S., & Stackhouse-Lawson, K. (2021, Aug 05). *Sustainability and Animal Agriculture*. Retrieved from Colorado State University: <https://agnext.colostate.edu/>
19. Hafizyar, R., & Dheyaaldin, M. H. (2019). Concrete Technology and Sustainably Development from Past to Future. *Sustainable Structure and Materials*, 02(01), 1-13.
20. Iqbal, S., & Ramalho, R. (2019, Feb 27). *Moving towards gender equality: A new index looks at legal reforms to help women's economic inclusion*. Retrieved from World Bank Blogs: <https://blogs.worldbank.org/>
21. Sadan, E. (1997). *Empowerment and community planning : Theory and practice of people-focused social solutions*. Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad.
22. Sankar, R., Jha, P., Jyothi, P., Sita, Narendran, R., Singh, T., . . . Singh, L. (2022, July 01). Courses About Human Resource Development. *HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT*. (N. Padhi, Ed.) New Delhi, Jamia Nagar, India: Ignou The people's University.
23. Sultan, N. H., & Yahaya, F. H. (2020). Women Empowerment in Development: An Overview. *the 7th International Conference on Multidisciplinary Research* (pp. 527-534). Medan, Indonesia: SCITEPRESS – Science and Technology Publications. doi:10.5220/0008890005270534
24. Törnqvist, A., & Schmitz, C. (2009, December 30). Women's Economic Empowerment: Scope for Sida's Engagement. *Working paper*. Stockholm, Empowerment, Sweden: Sida.

25. Zimmerman, M. (2000). *Empowerment theory. Psychological, organizational and community levels of analysis*. (J. Rappaport, & E. Seidman, Eds.) New York: Kluwer Academic Plenum Publishers.
26. Didana, A. C. (2019). Determinants of Rural Women Economic Empowerment in Agricultural Activities: The Case of Damot Gale Woreda of Wolaita Zone, SNNPRS of Ethiopia. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 10(03), 30-49.
27. Fox, L., & Romero, C. (2017, May Non Mentioned day). In the Mind, the Household, or the Market? Concepts and Measurement of Women's Economic Empowerment. *Policy Research Working Paper(8079)*. Washington, World Bank Group, Usa: World Bank Group Social Protection and Labor Global Practice Group.
28. Golla, A. M., & et al. (2011). *Understanding and Measuring Women's Economic Empowerment Definition, Framework and Indicators*. Washington: International Center for Research on Women.
29. IUCN. (2013). *The Environment and Gender Index (EGI) Pilot Report*. Washington: IUCN.
30. Kidder, T., & et al. (2017). *Oxfam's Conceptual Framework on Women's Economic Empowerment*. Nairobi: Oxfam. doi:10.21201/2017.9682
31. Kowalczyk, I. B. (Non Mentioned Year, Non Mentioned month Non mentioned day). *What is Sustainability?* Retrieved from <https://www.thematchainitiative.com/>
32. Perkins, D., & Zimmerman, M. (1995, October). Empowerment theory, research, and application. *American Journal of Community Psychology*, 23(05), 569-579.
33. Robinson, M., & et al. (2022, March 08). *Why is women's empowerment key to fighting climate change?* Retrieved from IGC: <https://www.theigc.org/>
34. The World Bank. (Non Mentioned year, Non Mentioned month Non Mentioned day). *Methodology*. Retrieved from The world bank: <https://wbl.worldbank.org/>
35. The World Bank, <https://wbl.worldbank.org/>. (Non Mentioned, Non Mentioned month Non mentioned day). *Women, Business and the Law Data*. Retrieved from world bank: <https://wbl.worldbank.org/>
36. The World Economic Forum. (2023, June 20). *Global Gender Gap Report 2023*. Retrieved Nov 26, 2023 , from weforum: <https://www.weforum.org/>
37. UN Women. (Non Mentioned year, Non Mentioned month Non Mentioned day). *Women*. Retrieved Dec 01, 2023, from un women: <https://www.unwomen.org/>
38. United Nations. (1987). *Brundtland Report of the World Commission on Environment and Development Our Common Future*. New York: United Nations.
39. World Bank Group. (2023). *Women,Business and the law 2023*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development.
40. World Economic Forum. (2023). *Global Gender Gap Index 2023*. Geneva,Switzerland: World Economic Forum.
41. <https://www.weforum.org> من تاريخ الاسترداد 13 03 ,2024 ,The World Economic Forum: <https://www.weforum.org/>
42. <https://www.weforum.org> )Non Mentioned day Non Mentioned month, Non Mentioned year(